الوجيز النفيس
في معرفة التدليس

الدكتور
عبدالقادر مصطفى المحمدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والإسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

مرَّ علم مصطلح الحديث بمراحل عدة ابتدأت بالإمام الرامهرمزي، وأبي الحاكم النيسابوري وابن الصلاح...وامتدت إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني، والسخاوي والسيوطي رحمهم الله جميعاً.

ومن الطبيعي فإن أي مصطلح يتشكل لابد أن يمر بمراحل حتى تكتمل صورته، ويستقر على قواعد وأسس، تكون منطلقات لمن يجيء بعدهم حتى تستمر عجلة العلم، فيتناقل هذا العلم طلبته جيلا بعد جيل، والحقيقة أن كان لكبير أحد من علماء المصطلح المتأخرين فضل ـ وكلهم أصحاب فضل ـ فانه يكتمل عند الإمام، الجهبذ التحرير ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى، ومن يقرأ كتبه عامة وكتابه النكت خاصة يجد ذلك بوضوح، وهذا ما لمسناه من خلال تحريرنا لهذا المصطلح الشائك: (التدليس) فوجدناه يحرر الأقوال ويناقش الآراء بأسلوب رصين ودقيق، من خلال سياقة الأمثلة التطبيقة.

والحقيقة إنما أخترنا هذا المصطلح (التدليس) لأننا رأينا بعض الباحثين وطلبة الحديث المتعلمين، في جامعاتنا ومعاهدنا – اليوم – يحتاجون إلى مختصر موجز يوضح لهم عبارات العلماء، ويجمع لهم الأقوال بشكل ميسر، ولما رأينا من بعضهم أنه أختلط عليه مفهوما التدليس تدليساً والمرسل الخفي، وما بين عنعنة المدلس من غيره، ملتبساً على بعضهم إطلاق الحكم على الراوي كونه تدليس، وكونه من رواة الصحيحين، فلا يميزون بين أقسام التدليس، وطبقاته، فوقع في خلدنا أن نكتب هذه الصفحات، ونجمع كلام أئمتنا، ونوضح عباراتهم ونبين ما أبهم على طلبتنا، غير زاعمين أننا جئنا بما لم يأت به الأوائل، وإنما جل عملنا جمع الأقوال وتحريرها وتبيان مختصر لتلك الأقوال ولا اخفي أنني استفدت أيما فائدة، من خلال مراجعة المصادر القديمة والحديثة، ومقابلة الأقوال، ومدارسة الترجيحات، فإن أصبنا فمن الله وحده ومنه التوفيق، وإن كانت الثانية فمن أنفسنا والشيطان.

نسأل الله تعالى أن يتقبل منا جميعاً، وأن يجعل بحثنا هذا الذي أسميناه: (الوجيز النفيس في معرفة التدليس)، وجيزاً ميسراً، نفيساً، آمين.

وقد جاء البحث على مباحث أربعة: ففي المبحث الأول: عرفنا بالتدليس لغة واصطلاحاً وبينا فيه أقسام التدليس واختلاف العلماء في ذلك.

وأما المبحث الثاني: فعرفنا فيه تدليس الإسناد، ذاكرين فيه أنواعه ومعرفين بكل نوع، ثم بينا حكمه، وأما المبحث الثالث: فبينا فيه القسم الثاني وهو: تدليس الشيوخ، وبينا حكمه في المبحث الرابع: ذكرنا طبقات المدلسين، ومراتبهم، ثم ختمنا البحث بأهم النتائج.

المبحث الأول: التدليس لغة واصطلاحًا

المطلب الأول: حده

التدليس: مشتق من الدَّلس، وهو في أصل معناه الظلام[١]، ثم استعمل التدليس في اللغة بمعنى إخفاء العيب في المبيع ونحوه[٢]؛ وإنما استعملت هذه اللفظة في مصطلح المحدثين بالمعنى الآتي شرحه، لأن المدلس – مهما كان نوع التدليس – كأنه قد أظلم شيئاً من أمر الحديث على الناظر بتغطية وجه الصواب فيه[٣]، واما في الاصطلاح، فلم أقف على تعريف يجمع كل الأقسام، وامنا يعرف دوما بأشهر أنواعه تدليس الاسناد، ولعل الجامع بين تلك الأقسام هو اخفاء العيب، فلعل اقرب المعاني إلى ذلك ما قاله الطيبي في خلاصته وهو الحديث المدلس: (ما اخفي عيبه)[٤].

المطلب الثاني: أقسام التدليس

قسم علماء المصلح التدليس إلى عدة أقسام، واختلفوا في ذلك، فمنهم من عدها ستة ومنهم من عدها أقل من ذلك أو أكثر، وإليك التفصيل:

أولاً: عند أبي عبدالله الحاكم النيسابوري: عدها ستة أقسام أذكرها بإختصار[٥]:

١- من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه الا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أو سفيان طلحة بن نافع وقتادة...

٢- قوم يدلسون الحديث فيقولون قال فلان فإذا وقع إليهم من ينقر سماعاتهم ويلح ويراجع ذكروا فيه سماعاتهم

٣- قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم ومن أين هم.

٤- قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

---

(١) ينظر لسان العرب، ابن منظور ١٠٠٢/١مادة (دلس).

(٢) ينظر لسان العرب، ١٠٠٢/١، وظفر الماني، اللكنوي ص ٣٧٣.

(٣) ينظر النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني ص٢٤٢.

(٤) الخلاصة ص٧٤، وينظر ظفر الأماني، اللنكوي ص٣٧٣.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥- ١٠٨.

٥- قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم اشيء عنهم فيدلسونه.

٦- قوم رووا عن شيخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، وانما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم نهم سماع عال ولا نازل.

ثانياً: عند الحافظ ابن الصلاح[١]: وقسمها إلى قسمين رئيسيي، هما:

١- تدليس الاسناد.

٢- تدليس الشيوخ.

ثالثاً: عند الحافظ العراقي[٢]:ذهب الحافظ العراقي في تعليقه على الحافظ ابن الصلاح إلى انها ثلاثة أقسام، فزاد عليه: تدليس التسوية، قال في النكت: "ترك المصنف قسماً ثالثاً من أنواع التدليس وهو شر الأقسام..."[٣].

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: "فيه مشاحة...والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليساً من قبيل القسم الاول"[٤].

فالذي جرى عليه عامة علماء المصطلح بعد هو تقسيم الحافظ ابن الصلاح وان الأنواع التي ذكرت في أقسام التدليس تدخل جميعها تحت هذين القسمين، كالخطيب البغدادي[٥] والإمام النووي[٦]وابن كثير[٧] والطيبي[٨] وابن حجر[٩] والسخاوي[١٠] والسيوطي[١١] وغيرهم.

وهو ما سنعتمده في بحثنا هذا إن شاء الله تعالى.

---

(١) مقدمة علوم الحديث ص٦٦.

(٢) شرح ألفية الحديث، العراقي ص٨٠، وينظر النكت على ابن الصلاح، ابن حجر ص٢٤٣.

(٣) النكت على ابن الصلاح، وابن حجر ص٢٤٣، وينظر شرح الالفية، للعراقي ص٨٤.

(٤) لنكت على ابن الصلاح، ابن حجر ص٢٤٣.

(٥) الكفاية ص٣٦٠.

(٦) تقريب النواوي بشرحه تدريب الراوي ٢٢٣/١.

(٧) شرح ألفية الحديث، العراقي ص٨٠، وينظر النكت على ابن الصلاح، ابن حجر ص٢٤٢.

(٨) الخلاصة في أصول الحديث ص٧٤.

(٩) النكت على ابن الصلاح، ابن حجرص٢٤٢.

(١٠) فتح المغيث ١٦٩/١.

(١١) تدريب الراوي١٦٩/١.

يقول الإمام البلقيني: الاقسام الستة الذي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول – أي تدلس الاسناد – والرابع عين القسم الثاني – أي الشيوخ –[١].

وذكر البقاعي معلقاً على تقسيم الحافظ العراقي القول: "إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونها اثنين باعتبار اسقاط الراوي أو ذكره وتعميمة وصفه وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة بما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف"[٢]، وقال أيضاً: "التحقيق أنه ليس إلا قسمين: تدليس الإسناد وتدليس التسوية، ويتفرع عن الأول: تدليس العطف وتدليس الحذف، وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين..."[٣].

وقد قسم الإمام الكنوني التدليس تسعة أقسام ونبه هو إلى أن بعض الأقسام تدخل في القسم الأول تدليس الاسناد[٤].

المبحث الثاني:تدليس الإسناد

المطلب الأول: تعريفه

وهو المراد بالتدليس عند الإطلاق، وهو أهم صوره وأشهرها وأكثرها وجوداً ، وهو أن يروي غير الصحابي عمن سمع منه – أو عمن حصل له من اللقاء به ما يظن معه حصول السماع – ما لم يسمعه منه من حديثه، حاذفاً الواسطة، قاصداً إيهام السماع بإحدى طرق الإيهام، وهو بتعبير آخر: أن يروي الشيخ حديثاً فيسمعه بعض تلامذته عنه، لا منه، أي يسمعه بواسطة وليس من الشيخ مباشرة، ثم بعد ذلك يرويه عن ذلك الشيخ موهماً سماعه إياه منه بحذف الواسطة والتعبير بإحدى الطرق الموهمة للسماع وهذا النوع من التدليس فيه إخفاء الإنقطاع.

وعرف ابن الصلاح تدليس الإسناد بقوله: "أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه"[٥].

وكذا عرفه الخطيب البغدادي في كفايته[٦]،

---

(١) محاسن الاصطلاح ص١٦٨.

(٢) توضيح الأفكار، الصنعاني ١/٣٧٥.

(٣) توضيح الأفكار، الصنعاني ١/٣٧٦.

(٤) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ص٣٨٠.

(٥) المقدمة ص٦٦.

(٦) الكفاية ص٣٦١.

وابن كثير[١]، والنووي[٢]، وابن جماعة[٣]، وغيرهم، وعرفه الحافظ العراقي: "وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي اتصال بل بلفظ موهم له كقوله عن فلان أو أن فلاناً أو قال فلان موهماً بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه وانما يكون تدليساً اذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يمع منه أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذيث دلسه عنه"[٤].

وعلق الحافظ العراقي على تعريف ابن الصلاح بقوله: "ان الذي ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور عن اهل الحديث"[٥].

وزاد ابن جماعة في تعريفه: "ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر"[٦].

وسار عامة أهل المصطلح على هذا التعريف فجعلوا ما يرويه الراوي عمن "سمع منه" أو "عاصره" ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، بمرتبة واحدة وعدوه تدليساً.

وذهب ابن القطان، وابن عبدالبر، والعلائي، وابن حجر والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم إلى التفريق بينهما – كما سيأتي – واعترض الحافظ ابن حجر عليه (التعريف): كونه (غير مانع)، إذ قال في معرض الاعتراض على تعريف ابن الصلاح للتدليس: "وقوله: عمن عاصره ليس من التدليس في شيء، وانما هو: المرسل الخفي...وقد ذكر ابن القطان في أواخر البيان[٧] له تعريف التدليس بعبارة غير معترضة قال: "ونعني به ان يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الارسال هو أن الارسال: روايته عمن لم يسمع منه ولما كان في حديثه ما سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام لسماعه ذلك الشيء فلذلك سمي تدليساً، وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، وإن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع بخلاف الإرسال – والله اعلم – وابن القطان في ذلك متابع لابي بكر البزار[٨]، وقد حكى شيخنا كلامهما ثم قال: "إن الذي ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور عن اهل الحديث وإنه

---

(١) اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث ص٤٦.

(٢) تقريب النواوي بشرحه تدريب الراوي ١/١/٢٢٢.

(٣) المنهل الروي ص٧٢.

(٤) شرح ألفية الحديث، العراقي ص٨٠.

(٥) التقييد والإيضاح ص٩٧.

(٦) المنهل الروي ص٧٢.

(٧) هوابن القطان الفاسي في كتابه"بيان الوهم والإيهام"، وينظر شرح الالفية للعراقي ص٨٠، وفتح المغيث للسخاوي ١/١٧٠.

(٨) ينظر ما سبق.

إنما حكى البزار وابن القطان لئلا يغتر به"[١] قلت – والقائل ابن حجر – ولا غرور هنا بل كلامهما هو الصواب،

على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي، وان كانا مشتركين في الحكم هذا ما يقتضيه النظر وأما كون المشهور عن اهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر، فكلام الخطيب في باب التدليس من الكفاية يؤيد ما قاله ابن القطان، قال الخطيب: "التدليس متضمن للإرسال لا محالة، لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متصمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا لم يذم العلماء من ارسل وذموا من دلس"[٢][٣].

قلت – الباحث – وتمام كلام الخطيب: "والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه فأحدها ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه وذلك مقارب الأخبار بالسماع ممن لم يسمع منه"[٤]. ففرق الحافظ بينما المعاصرة واللقاء في ذلك، وعد الاولى تدليساً والثانية إرسالاً خفياً[٥]، والحقيقة أن هذا التفريق متجه، والله أعلم.

وقال العلائي: "قال ابن عبدالبر: اختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن إبراهيم النخعي فقالت فرقة هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما كما فعلاً في الكثير مما بلغهماعنهما، قالوا: وسكوت المحدث عمن حدثه مع علمه به دلسة، قال أبو عمر – يريد ابن عبدالبر – فإن كان هذا تدليساً فما اعلم احدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا حديثة اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإنهما ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة. وقالت طائفة ليس هذا بتدليس وانما هذا إرسال، وكما جاز أن يرسل سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما وهو لم يسمع منهما ولم يسم احد من اهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك في سعيد بن المسيب انتهى كلامه.

والقول الأول ضعيف لأن التدليس أصله التغطية والتلبيس وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للإتصال وهو لم يسمعه منه فاما إطلاقه الرواية عمن يعلم أنه لم

---

(١) شرح الالفية للعراقي ص٨٠.

(٢) الكفاية ص٣٧٥.

(٣) النكت على ابن الصلاح ص٢٤٢. وقد جعل المحققان عبارة:"ولهذا لم يذم العلماء من ارسل وذموا من دلس" من كلام الحافظ ابن حجر، والصواب انه من كلام الخطيب كما هو في الكفاية.

(٤) الكفاية ص٣٧٥.

(٥) ينظر تدريب الراوي، السيوطي ٢٢٤/١.

يلقه أو لم يدركه أصلافلا تدليس في هذا يو هم الاتصال وذلك ظاهر وعليه جمهور العلماء والله أعلم"[١].

وقال السيوطي: "والفرق بينه وبين الإرسال أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، قال العراقي: والقول الأول هو المشهور وقيده شيخ الإسلام بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة إرسالاً خفياً...المدلس سمى بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به ويرد بصيغته تحتمل وقوع اللقى كعن وقال فإن وقع بضيغة صريحة لا تجوز فيها كذباً وكذلك الجواب الخفي من معاصر لم يلق فالفرق بين المدلس والمرسل الخفي أو التدليس يختص بمن روى عمن روى لقاؤه إياه فأما إن عاصره[٢] وهكذا بأن الفرق بين التدلسي والمرسل الخفي، فيما رواه الراوي عمن لقاه وسمع منه ما لم يسمعه فهو المدلِّس، وما رواه عمن عاصره ولم يلق فهو المرسل الخفي.

المطلب الثاني: أنواع تدليس الإسناد:

النوع الأول:تدليس التسوية: وهو أن يروي مدلس حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيسند المدلس الذي سمع من الثقة ويذكر شيخه الثقة الأول، ويسقط الضعيف الذي في السند بين ثقتين ويجعل الحديث عن شيخه عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات[٣] قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "ويلتحق به – أي تدليس التسوية – من رآه ولم يجالسه"[٤].

قال الحافظ العلائي: "وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة منها أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به. ومنها أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ولم يروه شيخه بدونه.

ومنها أنه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا يتحقق عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث وليس كذلك"[٥].

---

(١) جامع التحصيل ص٩٧.

(٢) تدريب الراوي ٢٢٤/١.

(٣) ينظر جامع التحصيل ص٩٧، الكفاية، الخطيب ص٣٧٥، وفتح المغيث، السخاوي١٨٢/١، وتدريب الراوي ٢٥٥/١، وظفر الأماني ص٣٧٧.

(٤) طبقات المدلسين ص٣.

(٥) جامع التحصيل ص٩٧.

وقد لا يفعل ذلك لنفسه بل يفعله ليشخه أو بعض من فوقه؛ أي أنه لا يحذف شيخه بل يحذف بعض من فوقه، فكأن هذا الذي فعل له ذلك هو الذي دلس وهو في الحقيقة غير مدلس، وكان بعض المحدثين يسمي هذا النوع تجويداً لأن المدلس يُبقي جيِّد[١].

ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر القول أن: "ابن القطان إنما سماه سواه تسوية بدون لفظ التدليس، فيقول: سواه فلان، وهذه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون: جوده فلان، أي ذكر من فيه من الأجواد...قال والتحقيق أن متى قيل تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وان قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس اصلا، ووقع في هذا فإنه يروى عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلقه وإنما روى عن عكرمة عنه فاسقط عكرمة حجةعنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفاً فهو منقطع خاص"[٢].

وبهذا يتضح لنا الفرق بين تدليس التسوية، والتسوية، وقول الحافظ: أنه منقطع خاص لأن الساقط هنا يشترط أن يكون ضعيفاً، ولا يشترط ذلك في المنقطع ولذا كان المنقطع خاصاً[٣] ومثاله: ما أخرجه ابن أبي حاتم في علله قال: "سمعت ابي وذكر الحديث الذي رواه اسحق ابن راهويه عن بقية، قال: حدثني ابو وهب الأسدي، قال: حدثنا نافع عن ابن عمر، قال: "لا تحمدوا اسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه". قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن اسحق ابن ابي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيدالله بن عمرو وكنيته ابو وهب وهو اسدي فكناه بقية بن الوليد، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن به حتى إذا ترك اسحق بن ابي فروة من الوسط لا يهتدي به، وكان بقية من افعل الناس لهذا واما ما قال اسحق في روايته عن بقية عن ابي وهب حدثنا نافع، فهو ان وجهه عندي ان اسحق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه اسحق من الوسط وتكنيته عبيدالله بن عمرو فلم يفتقد لفظة بقية في قوله حدثنا نافع أو عن نافع"[٤].

<u>النوع الثاني: تدليس العطف:</u> "وهو ان يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، لم يسمع منه ذلك المروي سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد أم لا "[٥].

---

(١) تدريب الراوي ٢٢٦/١، وينظر فتح المغيث، السخاوي ١٨٣/١.

(٢) تدريب الراوي ٢٦٦/١، وينظر فتح المغيث، السخاوي١٨/١ .

(٣) ينظر اسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب ١/ ٢٨٤.

(٤) العلل ١٥٤/٢ – ١٥٥، وقد ذكره الخطيب في كفايته ص٣٧٥، والعراقي في شرحه للألفية ص٨٤.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٣١.

وهو على اصناف ثلاثة:

الأول: عطف اسم راو على اسم راو قبله مع نية القطع: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون المدلس قد سمع ذلك المروي من احدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً؛ وهو إنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: (وفلان)، أي: وحدث فلانٌ. مثاله ماروى الحاكم في قال: (وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على ان لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حسين ومغيرة عن ابراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم اسمع من مغيرة حرفاً مما قلته، إنما قلت حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي)[١] ا.هـ ولكن هذه القصة ذكرها الحاكم بغير سند، ويظهر أنها لم ترو مسندة، وتناقلها أهل المصطلح هكذا بدون سند.

الثاني: عطف جملة سياق حديث على جملة سياق حديث ورد قبله: نحو ذلك فيما يظهر في صنيع هشيم في حديثه التالي: قال عبدالله بن احمد: "حدثني ابي قال: حدثنا هشيم قال أخبرنا الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهما[٢]؛ ثم قال: "حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال: وعبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك سمعت ابي يقول: لم يسمعه هشيم من عبيدالله"[٣].فهشيم ساق حديثاً لشيخه الكلبي بقوله (حدثنا)، ثم عطف عليه حديثاً لشيخه عبيدالله ولكن لم يبدأه بأي صيغة؛ فهو أراد بهذا العطف عطف جملة على جملة، أي (وحدث عبيدالله) إلى آخره، لا عطف فاعل على فاعل، أعني لم يعطف عبيد الله على الكلبي.

الثالث: أن ينفي السماع من الأول ثم يذكر الثاني من غير صيغة أداء ويوهم أنه سمع: منه بخلاف الأول، وقد ادعى بعضهم أن أبا اسحاق السبيعي فعله. قال البخاري: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول: "أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثة فاتيته بها فأخذ الحجرين والقى الروثة وقال هذا ركس". وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي اسحاق حدثني عبدالرحمن[٤].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١٣١.

(٢) العلل (٢١٩١).

(٣) العلل(٢١٩٢).

(٤) صحيح البخاري (١٥٦).

قال الحاكم في المعرفة: "قال علي: وكان زهير وإسرائيل يقولان عن ابي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستنجاء بالاحجار الثلاثة قال ابن الشاذكوني: ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى، قال أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبدالرحمن عن فلان عن فلان، ولم يقل حدثني؛ فجاز الحديث وسار"(١).

ولكن الحافظ ابن حجر بين في (هدي الساري) أن هذا ليس بتدليس، وكذلك فعل في شرح الحديث في (الفتح) فقال: "قوله: (ليس أبو عبيدة) أي ابن عبدالله بن مسعود؛ وقوله (ذكره) أي لي (ولكن عبدالرحمن بن الاسود) أي هو الذي ذكره لي بدليل قوله في الرواية الآتية المعلقة (حدثني عبدالرحمن). وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن ابي عبيدة إلى الرواية عن عبدالرحمن مع ان رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف عبد الرحمن فإنها موصولة.ورواية ابي إسحاق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن ابي إسحاق. فمراد أبي إسحاق هنا بقوله (ليس أبو عبيدة ذكره) أي لست أرويه الآن عن ابي عبيدة وإنما أرويه عن عبدالرحمن...قوله (وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني يوسف بن إسحاق بن أبي اسحاق السبيعي عن ابي اسحاق وهو جده قال (حدثني عبدالرحمن) يعني بن الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور أولاً. وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا اسحاق دلس هذا الخبر كما حُكي ذلك عن سليمان الشاذكوني حيث قال: لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن، ولم يقل: ذكره لي، انتهى. وقد استدل الاسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبدالرحمن يكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه: والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح من قوله؛ فأنزاحت عن هذه الطريق علة التدليس"(٢). أ.هـ ومن المهم أن ابين أن الحافظ ابن حجر قيد تدليس العطف بقيد: هو اشتراك شيخيّ المدلس في الرواية عن شيخ واحد(٣).

وخالفه في ذلك تلميذ الحافظ السخاوي، مشيراً إلى أن تقيده هذا أنما كان من أجل المثال الذي

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١٣٥.

(٢) فتح الباري ١/٢٥٦- ٢٥٨.

(٣) ينظر فتح المغيث السخاوي ١/١٧٣، وتوضيح الافكار، الصنعاني ١/٣٦٠.

وقع له[١]؛ وكذا الصنعاني إذ قال: "لا يقتصر أن يعطف بشيخ واحد، فربما كان العطف بأكثر من واحد من شيوخه"[٢].

النوع الثالث: تدليس القطع: " وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً الزهري عن أنس"[٣]. وهذا الصنيع يليق أن يسمى التدلسي بحذف الصيغة، أي: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناوياً القطع"[٤]. وبمقتضى هذا التعريف فإن تدليس القطع يكون على صنفين[٥]:

الأول: أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي مقتصراً على اسمه فحسب.

الثاني: أن يأتي بأداة الرواية ثم يسكت ناوياً القطع ويأتي بعد ذلك اسم الراوي.

ومما يجدر التنبه له أن الإمام اللكنوي عدّ – هذين الصنفين – قسماً قائماً بذاته من أقسام التدليس التسعة التي ذكرها في ظفر الأماني[٦].

ومن الأمثلة عليه: صنيع هشيم في حديثه الذي رواه عنه عبدالله بن احمد في قال: حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال: إما المغيرة وإما الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم: لم يرَ بأساً بمصافحة المرأة التي قد خلت من وراء الثوب؛ سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من مغيرة ولا من الحسن بن عبيد الله[٧]. ومن امثلته: ما كان يفعله عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي؛ قال ابن سعد في (الطبقات) فيه: (وكان يدلس تدليساً شديداً وكان يقول: "سمعتُ" و"حدثنا"، ثم يسكت ثم يقول: "هشام بن عروة، الأعمش")[٨].أ.هـ وقال عبدالله بن احمد: سمعت أبي ذكر عمر بن علي فأثنى عليه خيراً، وقال: (كان يدلس، سمعته يقول: حجاج سمعته، يعني: حدثنا آخر، قال أبي: هكذا كان يدلس)أ.هـ.[٩] ومما يجدر التنبه له أم لحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى مثل في (النكت) لتدليس القطع أو السكوت: (مثاله ما رويناه في الكامل لأبي أحمد أبن عدي وغيرعن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: (حدثنا)، ثم

---

(١) فتح المغيث السخاوي١/١٧٣.

(٢) توضيح الافكار الصنعاني ١/٣٦٠.

(٣) طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني ص١٤، وينظر فتح المغيث، السخاوي ١/١٧٢، وتدريب الراوي، السيوطي ١/٢٤٤، وتوضيح الافكار الصنعاني١/٣٧٦.

(٤) المعتصر من مصطلحات أهل الاثر للشيخ عبدالوهاب عبداللطيف ص٣٤.

(٥) ينظر أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الاحدب ١/٢٨٦.

(٦) ظفر الأماني ص٣٧٩ – ٣٨٠.

(٧) العلل (٢٢٢٩).

(٨) طبقات ابن سعد٧/٢٩١.

(٩) سؤالات عبدالله بن أحمد لأبيه٣/١٤.

يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها)[١] أقول – الباحث – : لا يعلم أحد وصف الطنافسي بالتدليس غير الحافظ ابن حجر في (النكت)، بل لم يذكره ابن حجر نفسه في (طبقات المدلسين)، ولا وصفه باتلتدليس في (التهذيب) ولا (التقريب)، ولكنه قال في ترجمة عمر بن علي المقدمي من (التقريب): (ثقة وكان يدلس شديداً). فهذا كله يدل على أن المقصود هو المقدمي وليس الطنافسي، والله أعلم.

ولا يلزم أن يكون التدليس بإسقاط راو واحد بل يكون بإسقاط أكثر من راو، فالتدليس قد يقع بإسقاط المدلس أكثر من واسطة بينه وبين شيخه كما قال أحمد بن حنبل في المبارك بن فضالة: كان يرسل (عن) الحسن؛ قيل: يدلس؟ قال: نعم؛ قال: (وحدث يوماً عن الحسن بحديث فوقف عليه، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث عن أبي حرب عن يونس) أي عن الحسن، وبناء على ما تقدم فإنه قد لا يقنع الناقد الفطن بالوقوف على راو واحد بين الراوي المدلس وشيخه في حديث من الاحاديث، لقيام القرينة على قوة احتمال أن تكون الواسطة بينهما أكثر من راو؛ وهذا أمر مهم يدخل في مسألة أحكام متابعة المدلسين والضعفاء لبعضهم في الروايات، وقد ذكر الحافظ ابن جماعة ذلك[٢]، كما مر.

المطلب الثالث: حكم تدليس الإسناد

تدليس الاسناد بأنواعه مكروه جداً، وهذه الكراهة كراهة تحريم[٣]، وقد ذم التدليس كبار النقاد، وبالغوا بذمه، فقال شعبة بن الحجاج : "التدليس في الحديث أشد من الزنا ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس "[٤]، ونقل مرة عنه القول: "يقول لأن أزني أحب إلي من أدلس"[٥]. وقال حماد بن زيد: "المدلس متشبع بما لم يعط[٦].

وقال سليمان بن داود المنقري: "التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد...وذكر لعبدالله بن المبارك رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولاً شديداً وأنشد فيه:

دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليساً[٧]

---

(١) النكت ص٢٤٤.

(٢) المنهل الروي ص٧٢.

(٣) ظفر الأماني، اللنكوي ص٢٢٢.

(٤) الكفاية، الخطيب ص٣٥٦، وتدريب الراوي، السيوطي ٢٢٣/١.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) معرفة علومك الحديث، الحاكم ص١٣١، والكفاية، الخطيب ص٣٥٦، وتدريب الراوي، السيوطي ٢٢٣/١.

(٧) معرفة علوم الحديث، الحاكم ص١٣١.

واختلف أهل العلم في قبول حديث المدلس على أقوال:

١- **عدم القبول مطلقاً:** فلا تقبل روايته لما فيه من انغش والتهمة، إذ عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبع بما لم يعط[١].قال الخطيب: "وقال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث أن خبر المدلس غير مقبول لأجل ما قدمنا ذكره من أن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة وطلب توهم علو الاسناد وإن لم يكن الأمر كذلك"[٢]، وقال السيوطي: "مكروه جداً ذمه أكثر العلماء وبالغ شعبة في ذمه فقال لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس وقال التدليس أخو الكذب، قال فريق منهم من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع"[٣].

٢- **القبول مطلقاً:** قال الخطيب: وقال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ولم يروا التدليس ناقضاً للعدلة وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث وزعمو أن نهاية أمره أن يكون التدلبس بمعنى الإرسال"[٤].

قال التهانوي: "الأصح أن التدليس ليس بجرح"[٥]، وذكر العلامة ابن الوزير اليماني: "أن قبول خبر المدلس هو مذهب عامة اليزيدبة والمعتزلة، وقال في تعليل قبول الزيدية له: أن التدليس ضرب من الارسال والمرسل محتج به عندهم"[٦].

٣- قبول الراوية من المدلس إذ عرف عنه أنه لا يدلس إلا عن ثقة.

قال الحافظ العراقي: قال الإمام أبو بكر البزار في جزءه "معرفة من يترك حديثه أو يقبل": "إن من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند اهل العلم مقبولاً،...فمن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولاً وإن كان مدلساً"[٧]، وقال الخطيب: "وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته[٨]. وأما إدا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة"[٩].

---

(١) ينظر المقدمة، ابن الصلاح ص٦٧، وفتح المغيث، السخاوي ١٧٣/١.

(٢) تدريب الراوي ٢٢٣/١.

(٣) الكفاية ص ٣٦١.

(٤) الكفاية ص ٣٦١.

(٥) قواعد في علوم الحديث ص١٣٨.

(٦) تنقيح الانظار ، شرح توضيح الافكار ٣٤٧/١.

(٧) شرح ألفية الحديث، العراقي ص ٨٠.

(٨) وهذا ما عده الحافظ ابن حجر ومن تبعه من حذاق الصنعة إرسالاً خفياً.

(٩) الكفاية ص ٣٦١.

وهو مذهب أكثر أئمة الحديث كما نص على ذلك ابن عبدالبر فقال: "فمن كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً وإلا فلا "[١].

ونقل الخطيب عن أبي الفتح الأزدي الحافظ القول: "التدليس على ضربين: فان كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان أو سمعت، فنحن نقبل تدليس بن عيينة ونظرائه، لأنه يحيل على ملئ ثقة ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل ملئ والاعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية ابن ربعي وابن عيينة إذا وقفته قال عن ابن جريج ومعمر ونظرائهما فهذا الفرق بين التدليسين"[٢].

٤- ما رواه المدلس الثقة بلفظ مبين الاتصال: نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا واشباهها قبل منه، واحتج به. قال الخطيب: "وقال آخرون خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام فأن أورده على ذلك قبل"[٣]. قال الخطيب: "وهذا هو الصحيح عندنا"[٤].

وقال الحافظ العلائي: "والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والاصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع، دون ما رواه بلفظ محتمل، لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ولم يقدح التدليس فيهم كقتادة، والاعمش، والسيفانين الثوري، وابن عيينة، وهشيم بن بشير، وخلق كثير. وايضاً فإن التدليس ليس كذباً صريحا بل هو ضرب، من الايهام بلفظ محتمل، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليست تلك العورة بكذب فيرد حديثه ولا على النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلناه من أهل الصدق، فلذلك قلنا إنه لايقبل من المدلس حديث حتى يقول: حدثنا وسمعت هذا لفظه. والذي ينبغي أن ينزل قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله على من أكثر التدليس عن الضعفاء واسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دلس اسم الضعيف حتى لا يعرف، ولهذا ترك جماعة من الأئمة كأبي حاتم الرازي وابن خزيمة وغيرهما الاحتجاج ببقية مطلقاً. قال ابن حبان: سمع بقية من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن مالك وشعبة فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء. ولا شك في أن مثل هذا مقتض للجرح لكن الذي استقر عليه عمل الأكثرين الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة بلفظ صريح في السماع وبهذا أجاب علي ابن

---

(١) التمهيد ١٧/١، وينظر فتح المغيث، السخاوي ١٧٤/١.

(٢) الكفاية ص٣٦١.

(٣) الكفاية ص٣٦٥.

(٤) ينظر المصدر السابق.

المديني ويحيى بن معين وغيرهما"[١]. قلت: وهو الذي ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول، كما مر[٢].

أما من ما كان في الصحيحين من رواية المدلسين بصيغة العنعنة، فهو محمول على ثبوت السماع عندهم فيه من جهة أخرى كما نص على ذلك الإمام النووي وغيره[٣]. وتوسع الصنعاني ايما توسع وأجاد، فلينظر[٤].

وقال العلامة المعلمي في بيان هل التدليس جرح لصاحبه أم لا؟: (ذكر أبو رية ما حكي عن شعبة في ذم التدليس وقال: "ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، فرد روايته مطلقاً وإن أتى بيلفظ الاتصال"، أقول – والقائل المعلمي –: بعد أن استحكم العرف الذي مر بيانه نشأ أفراد لا يلتزمونه، وهم ضربان:

الضرب الأول: من بين عدم التزامه فصار معروفاً عند أصحابه والآخذين عنه أنه إذا قال: (قال فلان...) ونحو ذلك وسمى بعض شيوخه احتمل أن يكون سمع الخبر من ذاك الشيخ واحتمل أن يكون سمعه من غيره عنه فهؤلاء هم المدلسون الثقات. وكان الغالب أنه إذا دلس أحدهم خبراً مرة أسنده على وجهه أخرى. وإذا دلس فسئل بيّن الواقع.

والضرب الثاني: من لم يبين بل يتظاهر بالالتزام ومع ذلك يدلس عمداً. وتدليس هذا الضرب الثاني حاصله إفهام السامع خلاف الواقع، فإن كان المدلس مع ذلك متظاهراً بالثقة كان ذلك حملاً للسامع ومن يأخذ عنه على التدين بذاك الخبر عملاً وإفتاءً وقضاءً. فأما تدليس الضرب الأول فغايته أن يكون الخبر عند السامع محتملاً للاتصال وعدمه ، وما يقال إن فيه إيهام الاتصال إنما هو بالنظر إلى العرف الغالب بين المحدثين، فاما بالنظر إلى عرف المدلس نفسه فما ثم إلا الاحتمال. فالضرب الثاني هو اللائق بكلمات شعبة ونحوها وبالجرح وإن صرح بالسماع"[٥].

ومما يجدر التنبه إليه: ان المدلس إذا لم يثبت سماعه لحديث بعينه من شيخه، وكان الأمر على الاحتمال، ثم تابعه على رواية ذلك الحديث عن ذلك الراوي الذي فوقه: بعض الرواة، فلا يصح أن تجعل المتابعة – حينئذ – لذلك المدلِّس، لاحتمال أن تكون للواسطة التي

---

(١) جامع التحصيل ص٩٨ – ١٠١، وينظر شرح ألفية الحديث، العراقي ص٨٠.

(٢) ينظر للمزيد مقدمة ابن الصلاح ص٦٧، واختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث، ابن كثير ص٤٦، وشرح الالفية، للعراقي ص٨٠، وفتح المغيث، السخاوي ١/١٧٥، وتدريب الراوي، السيوطي١/٣٢٩، وتوضيح الافكار ، الصنعاني١/٣٢٥.

(٣) تقريب النواوي بشرحه تدريب الراوي ١/٢٣٠.

(٤) توضيح الافكار ١/٣٥٣ – ٣٦٦.

(٥) الانوار الكاشفة ص١٦١.

اسقطها بينه وبين شيخه، بل قد تكون تلك الواسطة المحذوفة ذلك المتابع نفسه، أعني الراوي الذي كان يظن أنه متابع للمدلس، وهو في الحقيقة شيخه المحذوف؛ فإن ثبت مثل ذلك بشأن بعض روايات المدلسين، فحينئذ يكون على ذلك المحذوف مدار الروايتين. ثم إن تبين أن ذلك الشيخ قد تفرد بالحديث: حُكِم على حديثه ذاك بمقتضى ذلك السند، فإن وجد أن ذلك الراوي ضعيف ضَعُف الحديث بسببه، فصارت الرواية التي كانت، تعد – أول الأمر – متابعة: دليلاً على ضعف رواية المدلس لا على قوتها. ومثال ذلك حديث عمرو بن شعيب، قال: طاف محمد – جده – مع أبيه عبدالله بن عمرو، فلما كان سبعهما، قال محمد لعبدالله حيث يتعوذون: استعذ؛ فقال عبدالله: أعوذ بالله من الشيطان؛ فلما استلم الركن تعوذ بين الركن والباب، وألصق جبهته وصدره بالبيت، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هذا".

فهذا الحديث رواه ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو؛أخرجه عبدالرزاق في (المصنف)[١].

وتابع ابن جريج في روايته عن عمرو به: المثنى بن الصباح، عند أبي داود[٢]، لكن ابن جريج مدلس، وقد ثبت أنه دلس في هذا الحديث، وثبت أن الواسطة بينه وبين عمرو بن شعيب هو المثنى نفسه، إذ أخرجه، من غير تدليس، عبدالرزاق في (المصنف) أيضاً[٣]، فرواه عن ابن جريج عن المثنى عن عمرو بن شعيب به.

وبهذه الرواية يتبين أن رواية ابن جريج عن عمرو، لهذا الحديث، لا تتقوى برواية ابن المثنى عن عمرو للحديث نفسه، أعني التي عند أبي داود؛ بل تبين أنها رواية ساقطة – كرواية أبي داود، وكرواية عبدالرزاق الاخرى المتصلة – لأنها أعني الرواية المدلَّسة، راجعة إلى رواية المثنى نفسه، وهو ضعيف بمرة ولا يحتج به[٤].

أما إذا روى المدلس حديثاً بالعنعنة ثم وقف على رواية صحيحة الإسناد إلى المدلس، وهو يذكر فيها واسطة بينه وبين من فوقه في الاسناد الأول، فإنه حينئذ يُعلم بذلك أن في موضع العنعنة انقطاعاً أي تدليساً؛ قال ابن القطان: "فإذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة، ثم رواه بواسطة تبين انقطاع الاول عند الجميع"[٥]؛ قال الحافظ ابن حجر – معلقاً –: "وهذا

---

(١) المصنف ٥/٧٥.

(٢) السنن (١٨٩٩).

(٣) المصنف ٥/٧٤.

(٤) ينظر التهذيب ١٠/٣٦.

(٥) النكت ص٢٤٩.

بخلاف غير المدلس، فإن غير المدلس يحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنه سمعه من الشيخ الاعلى، وثبته فيه الواسطة"[١].

المبحث الثالث: تدليس الشيوخ

المطلب الأول: تعريفه:

وهو أن يروي الراوي عن الشيخ، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه، بما لم يشتهر به أو بما لم يعرف به أصلاً، فإما أن يجهل – بسبب ذلك – الشيخ المراد تعيينه، أو توافق تسمية غيره من الثقات أو الكبار أو المشاهير فيوهم ذلك أنه المراد بكلامه.

وعرفه العراقي: "أن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم كنيته أو نسبة إلي قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو ذلك كي يوعر الطريق إلى معرفة السامع له"[٢]. وعلق الحافظ العسقلاني علي هذا التعريف بقوله: "ليس قوله مما لا يعرف به قيدا، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً"[٣]. وهو تعقب متجه، والله أعلم.

وعرفه السيوطي بقوله: "تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف"[٤]. وفي هذا القسم من التدليس تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفته علي من يطلب الوقوف علي حاله وأهليته كما قال الإمام ابن الصلاح[٥].

ويختلف تدليس الشيوخ باختلاف الاغراض فمنهم من يدلس شيخه لكونه ضعيفاً أو متروكاً حتي لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه كي لا يتكرر ذكره كثيراأو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة فيدلسه للأغراب أو لكونه أصغر منه لشيء بينهما وينبغي الاعتناء بمعرفة أسماء الرواة الذين كانوا يتعاطون هذا النوع من التدليس، فإنه يورد ريبة في كل شيخ لأحدهم غير معروف، وكذلك يورد ريبة في روايته عن حافظ ثقة شهير له أصحاب يلازمونه وتفرد عنه بالحديث ذلك المدلس، دونهم، فحينئذ يقوم الاحتمال على أن يكون المسمى بذلك الاسم راوياً آخر غير ذلك الحافظ الشهير، وقد

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) شرح ألفية الحديث، العراقي ص٨٣ وينظر ابن الصلاح ص٦٨ ، واختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث، ابن كثير ص٤٧، والنكت – ابن الصلاح، ابن حجر ص٢٤٤، وفتح المغيث، السخاوي ١/١٧٥، وتدريب الراوي، السيوطي١/٢٨٨.

(٣) االنكت ص ٢٤٤.

(٤) تدريب الراوي١/٢٢٨.

(٥) المقدمة ص ٦٨. وينظر شرح ألفية الحديث، العراقي ص ٨٤.

يكون مجروحاً أو مجهولاً، لكن ذلك المدلس دلس أسمه عمداً، غيّره ليوافق اسم الحافظ المشهور ليوهم أنه هو شيخه في ذلك الحديث، ومن الكتب المساعدة على كشف هذا النوع من التدليس (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي، ومما يجدر التنبيه له: أن هذا النوع من التدليس لا علاقة له بالاتصال والانقطاع، فحقه أن يذكر في كتب المصطلح في أبواب أسماء الرواة وكناهم وألقابهم، ولكن جرت عادة المصنفين في هذا الفن بذكر أنواع التدليس مجتمعة في موضوع الاتصال والانقطاع غالباً؛ ولذلك – أو لغيره – يذكرون هذا النوع في أبوابها.

ومن أهم أضرار تدليس الاسماء، ما نبه إليه ابن دقيق العيد رحمه الله فقال: (فيه – أي تدليس اسم الشيخ الثقة – مفسدة من جهة أنه قد يخفى فيصير الراوي المدلس مجهولاً لا يعرف فيسقط العمل بالحديث مع كونه عدلاً في نفس الأمر)[١].

وعقب الحافظ ابن حجر في (النكت) فقال: "وقد نازعته في كونه يصير مجهولاً عند الجميع، لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلَّس به شهرة راو ضعيف يمكن ذلك الراوي الاخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح؛ وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفي أمره فينتقل عن رتبة من يُرَدُّ خبره مطلقاً إلى رتبة من يتوقف فيه. فإن صادف شهرة راو ثقة يمكن ذلك الراوي الاخذ عنه فمفسدته أشد؛ كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سعيد فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي الجليل رضي الله عنه لأن عطية كان لقيه وروى عنه؛ وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدلس الشيوخ.

وأما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ، فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه، بل فيه مفسدة دينية فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التشبع ونظيره في تدليس الإسناد أن يوهم العلو وهو عنده بنزول[٢].

ومن أهم أسباب تدليس الشيوخ: أن يكون الشيخ المدلَّس أسمه: مجروحاً أو مجهولاً أو صغيراً أو قريباً أو تكون احاديثه مشهورة متداولة قد سمعها أكثر الحاضرين في مجلس المدلس، أو مجلس غيره، أو يكون المدلس مكثراً عن ذلك الراوي فيغير تسميته دفعاً للتكرار.

وبعبارة أخرى: سبب تدليس الاسناد إرادة إخفاء حقيقة الراوي وإيهام أن الحديث لراو آخر غيره؛ إما بسبب صغره أو قربه أو رغبة الناس عن حديثه أو كراهته أو الخوف من ذكره عند من يعاديه أو كذبه أو تركه أو ضعفه، وذلك أن قوماً سمعوا الحديث من ضعفاء لهم اسماء أو كنى مشهورة عرفوا بها فلو صرحوا بأسمائهم المشهورة وكناهم المعلومة لم يشتغل

(١) نقله الحافظ ابن حجر في النكت ص٢٥١، وتوضيح الافكار، الصنعاني ٣٧٢/١

(٢) النكت على ابن الصلاح ص٢٥١.

بحديثهم فأتوا بالاسم الخامل وبالكنية المجهولة ليبهموا الأمر ولئلا يعرف ذاك الراوي وضعفه فيزهد في حديثهم.

ومما يلتحق بتدليس الشيوخ **تدليس البلاد**، قال الحافظ ابن حجر: "ويلتحق بتدليس الشيوخ، ومثاله ما إذا قال المصري: (حدثني فلان بالاندلس) وأراد موضعاً بالقرافة؛ أو قال: (بزقاق حلب) وأراد موضعاً بالقاهرة؛ أو قال البغدادي: (حدثني فلان بما وراء النهر) وأراد نهر دجلة، أو قال: (بالرقة) وأراد بستاناً على شاطئ دجلة؛ أو قال الدمشقي: (حدثني فلان بالكرك) وأراد كرك نوح، وهو بالقرب من دمشق"[١].وحكمه الكراهة، لأنه يدخل في باب التشبع بغير المعطى، وإيهام الرحلة في طلب الحَديث[٢]. وهم إنما يفعلون تدليس البلاد لإيهام الرحلة أو ليكون البلد المتوهم قرينة توهم أن شيخ ذلك المدلس، أو شيخ شيخه، هو أحد مشاهير محدثي ذلك البلد المتوهم، مع أنه – في الحقيقة – غيره ولكنه يشاركه في التسمية، دون البلد.

وذهب العلامة اللكنوي في ظفر الأماني إلى اعتبار تدليس البلاد قسيماً لتدليس الشيوخ وليس فرعاً منه. وجعله (تدليس البلاد) مندرجة تحت تدليس الإسناد فخالف فيه جمهور أهل المصطلح، والأصوب هو ما نص عليه امام ابن حجر من جعله ملحقاً بتدليس الشيوخ، وهو ما سار عليه عامة علماء المصطلح، والله أعلم[٣].

ومن يتأمل في اسباب تدليس البلاد: يجد أن غرض من يفعل هذا النوع من التدليس قد اتضح مما تقدم، وهو إخفاء حقيقة موضع التحمل وإيهام أنه موضع آخر؛ إما الإيهام الرحلة أو إيهام السماع من راو شهير من أهل ذلك البلد المراد توهم السماع فيه أو إيهام قدم السماع أو غير ذلك من تحمل تحملاً سيئاً وحدث عن ذلك السماع وهو يظنه جيداً كافياً للرواية عنه تكلم في سماعه، فإن أتى بما ينكر عليه ضعف، فإن أوهم أنه سماع حسن فهو مدلس أو متساهل، وأما إن جزم بأنه حسن وهو يعلم الحال ويميز الفرق بين السماعين السيء والجيد فهو كاذب.

المطلب الثاني: حكم تدليس الشيوخ:

يختلف الحكم في هذا القسم باختلاف مقصد التدليس[٤]، قال ابن الصلاح: "أمره أخف منه"[١] يريد أخف من الاسناد، وهذا قال العراقي[٢]؛ قال البقاعي: " إنما كان دونه لأن التدليس

---

(١) النكت على ابن الصلاح ص٢٦٢، وينظر فتح المغيث، السخاوي ١٨٤/١، وتوضيح الافكار، الصنعاني ٣٧٣/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ص ٣٨٠.

(٤) الكفاية ص٣٦١.

في الشيوخ يعرفه الماهر من أهل الصنعة، وأما في الاسناد فلا يعرف إلا من قبل المدلس بأن يعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من ذلك الشيخ..."[٣].

وقال الحافظ ابن كثير في حكم تدليس الشيوخ: "تارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته"[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: "وقد يفعل ذلك – تدليس الشيوخ – لضعف شيخه وهو خيانة ممن تعمده"[٥]. ونبه الحافظ إلى وجود مظنة المفسدة في هذا النوع، من اختلاط اسماء الضعفاء بالثقات كما حصل في كنية عطية العوفي بابي سعيد، حتى ظن البعض ممن لا يجد الصنعة أنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه[٦].

وقال السيوطي في التدريب: القسم الثاني فكراهته أخف من الأول وسببها توعير طريق معرفته على السامع، كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله، يريد أبا بكر بن أبي داود السجستاني، وفيه تضييع للمروي عنه والمروي أيضاً، لأنه قد لا يفطن له فيحكم عليه بالجهالة.

وتختلف الحال في كراهته بحسب غرضه، فإن كان لكون المغير اسمه ضعيفاً فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء، فهو شر هذا القسم والأصح أنه: **ليس بجرح**

وجزم ابن الصباغ في العدة[٧] بأن من فعل ذلك لكون ثقة عند الناس صغيراً أو متأخر الوفاة أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، ويسمح للخطيب وغيره بهذا فغيره ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره وإن كان هو يعتقد فيه الثقة لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما هو.

وقال الآمدي[٨] إن فعله لضعف نسبه أو لاختلافهم في قبول روايته.

---

(١) ينظر شرح الالفية للعراقي ص٨٢.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) توضيح الافكار ١/٣٨.

(٤) اختصار علوم الحديث بشرحه الباحث الحثيث ص٤٧.

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص٢٦.

(٦) ينظر توضيح الافكار، الصنعاني ١/٢٧٢.

(٧) ينظر شرح ألفية العراقي ص٨٣.

(٨) ينظر تدريب الراوي ١/٣٢١.

وقال ابن السمعاني:[١] إن كان بحيث لو سئل عنه لم يبنيه فجرح وإلا فلا. ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا، روى البيهقي في المدخل عن محمد بن رافع قال: قلت لأبي عامر كان الثوري يدلس؟ قال: لا، قلت أليس إذا دخل كورة يعلم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل قال حدثني رجل وإذا عرف الرجل بالاسم كناه وإذا عرف٥ بالكنية سماه؟ قال هذا تزيين ليس بتدليس أو لكونه صغيراً في السن أو متأخر الوفاة حتى شاركه من هو دونه فالأمر فيه سهل أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة واحدة إبهاماً لكثرة الشيوخ أو تفننا في العبارة فسهل أيضاً وقد يسمح الخطيب وغيره من الرواة المصنفين بهذا"[٢].

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني نوعاً آخر للتدليس نذكره هنا تتمة للفائدة وهو تدليس الاجازة: وهو أن يروي الراوي ما تحمله بالإجازة، بصيغة أداء توهم أنه سمعه من المجيز، أو أنه كتب به إليه، مع أنه إنما سمع منه عبارة الإجازة فقط، أو كتب إليه بالاجازة فقط، وأشار إلى المجاز به، أو عينه، دون أن يكتبه له. ومن تلك الصيغ المستعملة للإيهام (أخبرني) و(شافهني) و(كتب إلي). قال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً"[٣].

وممن وصف بهذا النوع من التدليس أبو نعيم الأصبهاني، قال ابن حجر: "كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقهم فكان يروي عنهم بصيغة "أخبرنا"، ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول: "ثنا" سواء ذلك قراءة أو سماعاً، وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس لمن لا يعرف ذلك"[٤].

ومن العلماء من لم يرض بتسمية هذا الصنيع تدليساً؛ قال العلائي عقب ذكره طبقات المدلسين: "وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتحمله أصلاً بطريق ما؛ فأما تدليس الإجازة والمناولة والوجادة بإطلاق "أخبرنا"فلم يعده أئمة الفن في هذا الباب، كما قيل في رواية أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب ، ورواية مخرمة بن بكير بن الاشج عن أبيه وصالح بن أبي لأخضر عن الزهري، وشبه ذلك؛ بل هو محكوم عليه بالانقطاع أو يعد متصلاً؛ ومن هذا القبيل ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي عن الحافظ أبي الحسن الدارقطني أنه كان يقول فيما لم يسمع من البغوي: "قرئ على ابي القاسم البغوي حدثكم فلان" ويسوق السند إلى آخره، بخلاف ما هو سماعه فإنه يقول فيه": قرئ على ابي القاسم وأنا أسمع ، أو "أخبرنا أبو القاسم

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) تدريب الراوي١/٢٣١، والمنهل الروي، ابن جماعة ص٧٣.

(٣) طبقات المدلسين ص٦٢، ونبه إلى ذلك في النكت على ابن الصلاح ص٦٢.

(٤) طبقات المدلسين ص٦٢.

البغوي قراءة"، ونحو ذلك؛ فإما أن يكون له من البغوي إجازة شاملة بمروياته كلها فيكون ذلك متصلاً له، أو لا يكون كذلك فيكون وجادة؛ وهو قد تحقق صحة ذلك عنه؛ على أن التدليس في المتأخرين بعد سنة ثلاثمئة يقل جداً قال الحاكم: (لا أعرف في المتأخرين من يذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي)[١].

وأضاف أبو المظفر السمعاني نوعاً آخر وهو تدليس المتون، قال: "وأما من يدلس في المتون فهذا مطرح الحديث مجروح العدالة وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه فكان ملحقاً بالكذابين ولم يقبل حديثه"[٢]. وهو ما يسميه أهل المصطلح الإدراج.

المبحث الرابع: طبقات المدلسين

المدلسون ليسوا بمرتبة واحدة فمنهم المقل، ومنهم المكثر، ومنهم بين ذلك، ومنهم من لم يدلس إلا نادراً، يقول العلائي: "ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحث أنه يتوقف في كل ما قاله فيه واحد منهم عن ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات"[٣].

وقسم الحافظ العلائي طبقات المدلسين إلى خمس طبقات هي[٤]:

الطبقة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم. كيحيى بن سعيد الأنصاري[٥] وهشام بن عروة[٦] وموسى بن عقبة[٧].

الطبقة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة: كالزهري[٨] وسليمان الأعمش[٩] وإبراهيم النخعي[١٠] واسماعيل بن ابي خالد[١١] وسليمان التيمي[١٢] وحميد الطويل[١٣]

---

(١) جامع التحصيل ص١١٤.

(٢) قواطع الأدلة ٣٢٣/٢، وينظر ظفر الأماني، اللكنويص٣٨٠.

(٣) جامع التحصيل ص١١٣، وطبقات المدلسين، ابن حجر ص١٣، وظفر الأماني، اللكنوي ص٣٨٠

(٤) جامع التحصيل ص١١٣، وطبقات المدلسين، ابن حجر ص١٣ -١٦.

(٥) تنظر ترجمته في التهذيب ٢٢١/١١ – ٢٢٤.

(٦) تنظر ترجمته في الميزان ٣٠١/٤، والتهذيب ٤٨/١١.

(٧) تنظر ترجمته في الميزان ٢١٤/٤، والتهذيب ٣٦٠/١٠.

(٨) نظر ترجمته في التهذيب ٤٤٩/٩.

(٩) تنظر ترجمته في الميزان ٢٢٤/٢، والتهذيب ٢٢٢/٤.

(١٠) تنظر ترجمته في الميزان ٧٤/١، والتهذيب ١٥٨/١.

(١١) ينظر ترجمته في التهذيب ٢٩١/١.

(١٢) ينظر التهذيب ١٧٥/٤

(١٣) الميزان ٦١٠/١، والتهذيب ٣٨/٢.

والحكم بن عتيبة[١] ويحيى بن أبي كثير[٢] وابن جريج[٣] والثوري[٤] وابن عيينة[٥] وشريك[٦] وهشيم[٧].

قال العلائي: "ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على ان الشيخين اطلعا على سمعا الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه، وفيه تطويل، الظاهر ان ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب، قال البخاري: لا اعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثير لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً ما أقل تدليسه"[٨].

الطبقة الثالثة: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة التي قبلها لأحد: كالحسن[٩] وقتادة[١٠] وأبي إسحاق السبيعي[١١] وأبي الزبير المكي[١٢] وابي سفيان طلحة بن نافع[١٣] وعبدالملك بن عمير[١٤].

الطبقة الرابعة: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين:

كابن إسحاق[١٥] وبقية[١٦] وحجاج بن أرطأة[١] وجابر الجعفي[٢] والوليد بن مسلم[٣] وسويد بن سعيد[٤] وأضرابهم ممن تقدم فهؤلاء هم الذين يحكم على ما رووه بلفظ عن بحكم والجواب كما تقدم.

---

(١) التهذيب٢/٤٣٢.

(٢) ينظر الميزان ٤/٤٠٢، والتهذيب١١/٢٦٨.

(٣) ينظر الميزان ٢/٦٥٩، والتهذيب٦/٤٠٢.

(٤) ينظر الميزان ٢/١٦٩، والتهذيب٤/١١١

(٥) ينظر الميزان ٢/١٧٠، والتهذيب٤/١١٧

(٦) هو القاضي ينظر الميزان ٢/٢٧٠، والتهذيب ٤/٣٣٣

(٧) هو بن بشير، ينظر ترجمته الميزان ٤/٣٠٦، والتهذيب ١١/٥٩.

(٨) جامع التحصيل ص١١٣.

(٩) ذكر مصنفو الطبقات في هذا الفن ثلاثة كلهم أسمه حسن: وهم الحسن البصري وترجمته في الميزان ١/٥٢٧، والتهذيب ٢/٣٦٢، والحسن بن ذكوان وترجمته في الميزان ١/٤٨٩، التهذيب ٢/٢٧٦. والحسن بن مسعود الدمشقي، الميزان ١/٥٢٣. والحسن إذا أطلقت إنما يريد بها البصري – كما هو مقرر عند اهل الصنعة –.

(١٠) هو السدوسي، ينظر الميزان ٣/٣٨٥، والتهذيب ٨/٣٥١.

(١١) ينظر الميزان ٣/٢٧٠، والتهذيب ٨/٦٣.

(١٢) ينظر الميزان ٤/٣٧، والتهذيب ٩/٤٤٠.

(١٣) ينظر الميزان ٢/٣٤٢، والتهذيب ٥/٢٦.

(١٤) ينظر الميزان ٢/٦٦٠، والتهذيب ٦/٤١١.

(١٥) هو ابن يسار صاحب المغازي. ينظر الميزان ٣/٤٦٨، والتهذيب ٩/٣٨.

(١٦) هو بن الوليد، ينظر الميزان ١/٣٣١، والتهذيب ١/٤٧٣

الطبقة الخامسة: من قد ضعف بأمر التدليس فرد حديثهم به ولا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به كأبي جناب[٥] وأبي سعد البقال[٦].

وقد سار الحافظ ابن حجر على نهج العلائي في تقسيمه الرواة الموصفين بالتدليس على خمس مراتب في كتابه طبقات المدلسين، وزاد على ما ذكره الحافظ العلائي في تحصيله عدد من الرواة فجعلها خمس مراتب[٧].

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري[٨].

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة[٩].

الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من ردحديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي[١٠].

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد[١١].

الخامسة: من ضعف بامر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة.

أقول – الباحث –: وهذا التقسيم المذكور قد حرره الحافظ العلائي – كما مر – وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف علماء عدة: فمن القدماء الحسين بن علي الكرابيسي[١٢] صاحب الإمام الشافعي ثم النسائي[١٣] ثم الدارقطني ثم نظم شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك قصيدة ذكرت

---

(١) ينظر الميزان ٤٥٨/١، والتهذيب١٩٦/٢

(٢) ينظر الميزان ٣٧٩/١، والتهذيب ٤٦/٢.

(٣) ينظر جامع التحصيل ص١١٣.

(٤) ينظر الميزان٢٤٨/٢، والتهذيب٢٧٢/٤.

(٥) ينظر الميزان ١٧١/٧، والتهذيب ١٧٧/١١.

(٦) ينظر الميزان ١٥٧/٣، والتهذيب ٧٩/٤.

(٧) طبقات المدلسين ص ١٢ – ١٣.

(٨) تقدمت ترجمته.

(٩) تقدمت ترجمته.

(١٠) تقدمت ترجمته.

(١١) تقدمت ترجمته.

(١٢) قال الأزدي: ساقط لا يوجه اليه النظر، ترجمته في الميزان ٣٠٠/٢.

(١٣) كذا ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ٤٦٠/١، والحافظ في النكت ص٢٦١، والطبقات ص١٣، ولم أقف عليه لحد الآن، وقد فات الدكتور فاروق حمادة ذكره في مصنفات النسائي

أسماء المدلسين[١] وزاد عليه تلميذه الحافظ أبو محمود أحمد بن المقدسي[٢] من تصنيف العلائي شيئاً كثيراً مما فات الذهبي ذكره، ثم ذيل حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين[٣] في هوامش كتاب العلائي اسماء وقعت له زائدة، ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ بن الحافظ[٤] إلى من ذكره العلائي وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جدا، وافرد المدلسين بالتصنيف من المتاخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين سبط بن عجمي[٥] متقيد بكتاب العلائي فزاد عليهم قليلاً.

قال الحافظ ابن حجر: "فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً، وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليه سبط اثنين وثلاثين نفساً وزدت عليهما تسعة وثلاثين نفساً فجملة ما في كتابي هذا مائة واثنان وخمسون نفسا ومن عليه رمز أحد الستة فحديثه مخرج فيه"[٦].

ولولا خشية الإطالة والاسهاب لسردت اسماء الرواة المدلسين، ولمن أراد ذلك فعليه مراجعتهم في تلك المصنفات العظيمة التي رتبت اسماءهم وعرفت بهم، مما يغنينا عن التكرار[٧].

الخاتمة

في ختام البحث يمكن أن ألخص أهم النتائج بـ:

١- التدليس مذموم، وقد صرح جهابذة النقد بذلك، وبالغوا في ذمه

٢- ذكر علماء المصطلح عدة أنواع للتدليس، واختلفوا في ذلك فمنهم من عدها ستاً ومنهم من عدها أقل من ذلك أو أكثر، ولكن كل تلك الأنواع تندرج تحت قسمين رئيسين: هما تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ.

---

(١) ذكرها تقي الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، وكذا أشار إليها سبط بن العجمي في كتابه التبين لاسماء المدلسين ص٣٠، وذكر أن شيخه المقدسي ذكر له هذه القصيدة ولم يرها.

(٢) ينظر التبين لأسماء المدلسين، سبط بن العجمي ص٣٠.

(٣) يريد شيخه الحافظ العراقي رحمه الله تعالى.

(٤) هو الحافظ الإمام الفقيه الأصولي المفنن أبو زرعة احمد بن الحافظ الكبير أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين اعتنى به والده فاسمعه الكثير من اصحاب الفخر وغيرهم واستملى على ابيه ولازم البلقيني والبرهان الابناسي وابن الملقن= =والضياء القزويني وغيرهم وغيرهم وبرع في الفنون وكان اماما محدثا حافظا فقيها محققا اصوليا صالحا صنف التصانيف مات سنة ست وعشرين وثمانمائة، ينظر طبقات الحفاظ، السيوطي ص٢٨.

(٥) في كتابه التبين لأسماء المدلسين.

(٦) طبقات المدلسين ص١٥.

(٧) ينظر جامع التحصيل، للعلائي والتبين لأسماء المدلسين، سبط بن العجمي، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبن حجر العسقلاني، وطبقات المدلسين، له أيضاً وغيرها، وهي مطبوعة ومنتشرة بين طلبة العلم.

٣- إن التدليس له عدة صور، وكل صورة لها حكم خاص، بل لكل مدلس حكم خاص تقريبا. فهناك من التدليس ما يلحق بالارسال؛ وهناك من التدليس ما لا ينظر فيه إلى (الصيغة) وذلك مثل (تدليس الشيوخ) و(الأخذ من الصحيفة)؛ وهناك من التدليس ما يكون عاماً؛ وهناك ما هو خاص براوٍ معين؛ وهناك من الروايات ما يؤمن فيها من التدليس، لأنها من رواية لمدلس عن شيوخ معينين أو من روايات شيوخ معينين عن المدلس؛ وكل هذا يعرف بدراسة حال المدلس وأقوال الأئمة فيه واعتبار رواياته.

٤- فعل الراوي نوعاً من أنواع التدليس لا يلزم منه أن يفعل سائر أنواعه.

٥- ينبغي عند نقد روايات الموصوفين بالتدليس التفريق في الحكم بين المكثر من التدليس والمقل منه، والتفريق بين عنعة المدلس عمن هو كثير الملازمة له وعنعنته عن غيره؛ والتفريق بين المكثر عن شيخه والمقل عنه؛ وينبغي ملاحظة القرائن والمظان، وحال الراوة من جهة الغرابة والنكارة ونحوهما.

٦- إن (صيغ التحديث والأداء) يلحقها (التغيير) كثيرا، فالعنعنةفي الغالب تكون ممن دون المدلس أو الراوي عموماً، كما أن التصريح بالتحديث أحياناً قد يكون وهماً ممن دون المدلس، فالحكم بالتدليس بناءاً على العنعنة فقط خطأ؛ والحكم بالاتصال بناءاًعلى وجود طريق فيه التصريح بالتحديث فقط – مع مخالفتها جميع الطرق – خطأ، ومعرفة هذه الأمور تكون باستقراء الروايات مع معرفة حال الرواة بدقة.

٧- المدلس إذا لم يثبت سماعه لحديث بعينه من شيخه، وكان الامر على الإحتمال، ثم تابعه على رواية ذلك الحديث عن ذلك الراوي الذي فوقه: بعض الرواة، فلا يصح أن تجعل المتابعة – حينئذ – لذلك المدلس، لاحتمال أن تكون للواسطة التي اسقطها بينه وبين شيخه.

قائمة المصادر والمراجع

- اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، – الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٣م.
- الإرشاد، الخليل بن عبدالله بن احمد الخليلي القزوني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- اسباب اختلاف المحدثين دراسة نقدية مقارنة، الدكتور خلدون الأحدب، دار السعودية للنشر، جدة الطبعة الأولى ١٩٨٥.
- أصول الحديث – علومه ومصطلحه – محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت.
- الإفصاح في النكت على كتاب ابن الصلاح لحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي بن عمير، دار الراية – الرياض – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الاقتراح في بيان الصطلاح لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) دراسة وتحقيق: قحطان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

- التاريخ الكبير، محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
- التبصرة والتذكرة وشرحها للحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) وبهامشه فتح الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقويب النواوي لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: احمد عمر هاشم،نشر دار الكتاب العربي- بيروت.
- تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين الذهبي (ت٧٨٤هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالغفار البنداري، ومحمد احمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التقييد والإيضاح لما اطلق واغلق من كلام ابن الصلاح مع كتاب علوم الحديث لابن الصلاح وعليه تعليقات: المصباح على مقدمة ابن الصلاح لناشره: محمد راغب الطباخ الحلبي، مؤسسة الكتب الثقافية.
- تنقيح الانظار في علوم الآثار للعلامة ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠هـ) مع شرحه توضيح الافكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن اسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ) ومعه تحقيقات وتعليقات الشيخ محمد ناصر الدين الالباني، طبع المكتب الاسلامي – الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في اسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ) تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٨م.
- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، نشر وتوزيع مكتبة دار التراث –الكويت – الطبعة السادسة –١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الثقات، محمد بن حبان بن محمد البستي، تحقيق: شرف الدين احمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- جامع التحصيل في في احكام المراسيل، الحافظ صلاح الدين أبي سعيد العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- الخلاصة في اصول الحديث للعلامة الطيبي (ت٧٤٣هـ) تحقيق: صبحي السامرائي، وزارة الاوقاف العراقية – إحياء التراث الإسلامي ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- سير اعلام النبلاء للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠١هـ.
- شرح نخبة الفكر للملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٨هـ –١٩٧٨م.
- صحيح البخاري، تحقيق: قاسم الشماعي، دار العلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق: د.موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ظفر الأماني بشرح الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤١٦هـ.
- طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم عبدالله القريوتي، مطبعة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- علل احمد بن حنبل، احمد بن حنبل الشيباني، برواية المروذي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٨٩م.
- علل الترمذي الكبير للإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)، ترتيب: أبو طالب القاضي، حققه الشيخ صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي – عالم الكتب، مكتبة النهضةالعربية، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- علل الحديث لأبي محمد عبدالرحمن الرازي، ابن الإمام أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) دار المعرفة – بيروت، ١٩٨٥م.
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي – دار الخاني، بيروت، الرياض – الطبعة الاولى، ١٩٨٨م.
- علوم الحديث، المعروف بـ:"مقدمة ابن الصلاح"، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري بن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نورالدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- علوم الحديث ومصطلحه، د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٨١م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، حقق اصله: عبدالعزيز بن باز، ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعةالأولى،١٩٨٩م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: محمود ربيع، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، بدون ذكر سنة الطبع.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو عبدالله محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، نشر دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجة البيطاروتقديم:محمد رشيد رضا، دار احياء السنة النبوية، بيروت، ١٩٧٩م.
- قواعد في علوم الحديث لظفر احمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثالثة، لبنان، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الكشف الحثيث، ابراهيم بن سبط العجمي، أبو الوفا الطرابلسي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٩٨٧م.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: احمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) (٦٣٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- لسان الميزان، الحافظ بن حجر العسقلاني، طبعة حيدرآباد، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ.
- المبتكر الجامع لكتابي (المختصروالمعتصر) في علوم الأثر، عبدالوهاب عبداللطيف مطبعة مخيمر، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٣٨٦هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، دار العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، سراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ)، مطبوع مع مع مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- معرفة علوم الحديث، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) نشر الاستاذ معظم حسين، حيدرآبادالطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- مناهج المحدثين في تقوية الاحاديث الحسنة والضعيفة للدكتور: المرتضى الزين احمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- منتخب الإرشاد لأبي يعلى الخليلي، انتخبه أبو طاهر السلفي - الارشاد.
- المنهج المقترح لفهم المصطلح، "مقدمة تمهيدية لكتاب المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" الشريف حاتم عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين العتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: د.محي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ
- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- النكت الوفية في شرح الالفية لبرهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق ودراسة: خبير خليل عبدالكريم، وهي رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناهي وطاهر الزاوي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.